وقال ابن العربي : تصور الشيطان في صورة الملك ملبسا على النبي كتصوره في صورة النبي ملبسا على الخلق وتسليط ا تعالى له على ذلك كتسليطه في هذا فكيف يسوغ في لب سليم استجازة ذلك ومنها التقول على ا تعالى إما عمدا أو خطأ أو سهوا وكل ذلك محال في حقه E وقد اجتمعت الأمة على ما قال القاضي عياض على عصمته صلى ا عليه وسلّم فيما كان طريقه البلاغ من الأقوال عن الأخبار بخلاف الواقع لا قصدا ولا سهوا ومنها الإخلال بالوثوق بالقرآن فلا يؤمن فيه التبديل والتغيير ولا يندفع كما قال البيضاوي بقوله تعالى فينسخ ا ما يلقى الشيطان ثم يحكم ا آياته لأنه أيضا يحتمل إلى غير ذلك وذهب إلى صحتها الحافظ ابن حجر في شرح البخاري وساق طرقا عن ابن عباس وغيره ثم قال : وكلها سوى طريق سعيد بن جبير إما ضعيف وإما منقطع لكن كثرة الطرق تدل على أن لها أصلا مع أن لها طريقا بسند صحيح أخرجه البزار وطريقين آخرين مرسلين رجالهما على شرط الصحيحين أحدهما ما أخرجه الطبري من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب والثاني ما أخرجه أيضا من طريق المعتمر بن سليمان وحماد بن سلمة فرقهما عن داود بن أبي هند عن أبي العالية ثم أخذ الرد على أبي بكر بن العربي والقاضي عياض في إنكارهما الصحة .

وذهب إلى صحة القصة أيضا خاتمة المتأخرين الشيخ إبراهيم الكوراني ثم المدني وذكر بعد كلام طويل أنه تحصل من ذلك أن الحديث أخرجه غير واحد من أهل الصحة وأنه رواه ثقات بسند سليم متصل عن ابن عباس وبثلاث أسانيد صحيحة عن ثلاث من التابعين من أئمة الآخذين عن الصحابة وهم سعيد بن جبير وأبو بكر بن عبد الرحمن وأبو العالية وقد قال السيوطي في لباب النقول في أسباب النزول : قال الحاكم في علوم الحديث : إذا أخبر الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل عن آية من القرآن أنها نزلت في كذا فإنه حديث مسند ومشى عليه ابن الصلاح وغيره ثم قال : ما جعلناه من قبيل المسند من الصحابي إذا وقع من تابعي فهو مرفوع أيضا لكنه مرسل فقد يقبل إذا صح السند إليه وكان من أئمة التفسير الآخذين عن الصحابة كمجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير أو اعتضد بمرسل ونحو ذلك فعلى هذا يكون الخبر في القصة مسندا من الطريق المتصلة بابن عباس مرسلا مرفوعا من الطرق الثلاثة والزيادة فيه التي رواها الثقات عن ابن عباس في غير رواية البخاري ليست مخالفة لما في البخاري عنه فلا تكون شاذة فإطلاق الطعن فيه من حيث النقل ليس في محله وأجاب عما يلزم على تقدير كون الناطق بذلك النبي A أما عن الأول فبأن السلطان المنفي عن العباد المخلصين هو الإغواء أعني التلبيس المخل بأمر الدين وهو الذي وقع الإجماع على أن النبي E معصوم منه وأما غير المخل فلا دليل على

نفيه ولا إجماع على العصمة منه وما هنا غير مخل لعدم منافاته للتوحيد كما يبين إن شاء ا تعالى بل فيه تأديب وتصفية وترقية للحبيب الأعظم A لأنه E تمنى هدى الكل ولم يكن ذلك مرادا  تعالى وإلا كمل في العبودية فناء إرادته في إرادة الحق سبحانه فليس عليه E إلا لقاء حالة تمني هدى الكل المصادم للقدر والمنافي لما هو الأكمل ليرتقي إلى الأكمل وقد حصل ذلك بهذه المرة ولذا لم يقع التلبيس مرة أخرى بل كان يرسل بعد من بين يديه ومن خلفه رصد ليعلم أن قد أبلغوا رسالة ربه سبحانه وفي ترتيب الإلقاء على التمني ما يفهم العتاب عليه وأما عن الثاني فبأن المستحيل المنافي للعصمة أن يزيد E فيه من تلقاء نفسه أي يزيد فيه ما يعلم أنه ليس منه وما هنا